العلاقات المصرية الأمريكية 1991-2001

فارس تركي محمود*

مستخلص الدراسة

يهدف هذا البحث الموسوم (العلاقات المصرية-الأمريكية 1991-2001) إلى تسليط الضوء على العلاقات بين القاهرة وواشنطن بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتتبع وتحليل مسار هذه العلاقات، وابرز الأحداث التي أثرت وتأثرت بها وذلك ضمن عدة محاور: نتناول في المحور الأول وبشكل موجز العلاقات المصرية-الأمريكية منذ بداية تأسيسها في النصف الأول من القرن التاسع عشر وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين. أما في المحور الثاني فسوف نحاول تتبع ودراسة العلاقات السياسية بين البلدين خلال عقد التسعينات، وفي المحور الثالث سنتناول المستوى الاقتصادي للعلاقة وتأثره وتأثيره بالمستوى السياسي، أما العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فسوف يتم دراستها ومناقشتها ضمن المحور الرابع.

المقدمة

إن دراسة العلاقات المصرية-الأمريكية خلال الفترة المحصورة بين الاجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية عام 1991 وبين أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 تحظى بأهمية خاصة لدى الكثير من الدارسين والباحثين في العلاقات الدولية وذلك لكون هذه المرحلة قد شهدت ما يمكن ان نسميه بالنقلة النوعية في مستوى العلاقات بين القاهرة وواشنطن.فقبل عام 1991 كانت العلاقات الأمريكية المصرية تندرج ضمن علاقات التعاون الوثيق والتنسيق المتبادل،أما بعد هذا التاريخ فقد انتقلت العلاقة إلى مستوى شبه التحالف أو التحالف الاستراتيجي.وتتزايد أهمية دراسة هذه العلاقات إذا علمنا أن أثار ونتائج تحسنها أو تدهورها لا تقتصر على طرفي العلاقة فحسب،بل تمتد بتأثيراتها السلبية أو الإيجابية إلى أطراف أخرى وهنا نقصد الأطراف العربية بالدرجة الأولى.هذا فضلاً عن أن العلاقات الأمريكية-المصرية بشكل عام هي

* مدرس مساعد / مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل

علاقات تستحق الدراسة والمتابعة من قبل الباحثين والمهتمين وذلك بحكم تنوعها وتشعبها وتغير طبيعتها اكثر من مرة فمن عداء وتناحر إلى تعاون وتنسيق وصولاً إلى مرحلة شبه التحالف.

إن هذه الأهمية التي تتمتع بها العلاقات المصرية–الأمريكية كانت السبب المباشر الذي دفعني الى الكتابة عنها ضمن هذا البحث الموسوم (العلاقات المصرية–الأمريكية 1991–2001).وقد تم تقسيم البحث إلى عدة محاور،نحاول في المحور الأول إلقاء نظرة سريعة على تاريخ العلاقات بين القاهرة وواشنطن منذ بداية تأسيسها في النصف الأول من القرن التاسع عشر وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين.وهي الفترة التي اتسمت خلالها العلاقات–وبخاصة بعد ثورة تموز/يوليو1952 في مصر–بالتذبذب وعدم الاستقرار حتى تولى الحكم الرئيس أنور السادات الذي ارتأى بناء علاقات جيدة مع واشنطن، وسار على نفس السياسة خليفته الرئيس حسني مبارك مع إدخال بعض التعديلات.أما في المحور الثاني من البحث فسوف نحاول تتبع ودراسة العلاقات السياسية بين البلدين خلال عقد التسعينات،وكيف نمت وتطورت هذه العلاقات بشكل كبير لتصل إلى مراحل ومستويات لم تصلها من قبل بحيث أصبحت اقرب ما تكون لعلاقات التحالف الاستراتيجي.إن هذا التطور والتقارب الذي شهدته العلاقات السياسية ما هو في حقيقته إلا تحصيل حاصل لجملة من العوامل يأتي في مقدمتها العامل الاقتصادي الذي كان مؤثر بدرجة كبيرة على العلاقات بين القاهرة وواشنطن بمختلف مستوياتها،ويتمثل العامل الاقتصادي بعدة قضايا يأتي في مقدمتها المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر،والاستثمارات الأمريكية الضخمة في مصر،إضافة إلى المشاريع والعلاقات التجارية بين البلدين وهذا الموضوع سيتم تناوله بشيء من التفصيل والتحليل في المحور الثالث من البحث.أما العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة ومصر والتي أثبتت أهميتها الكبيرة بالنسبة لواشنطن في اكثر من مناسبة فسوف يتم تناولها في المحور الرابع.

لقد اعتمد هذا البحث على عدد من المصادر يأتي في مقدمتها شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) فضلاً عن عدد من المصادر والمراجع العربية والإنكليزية وبخاصة إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية،كما كان للمجلات والدوريات العلمية إسهامها البارز في إمدادنا بالمعلومات التي لولاها ما خرج البحث بهذه الصورة ونخص بالذكر مجلة المستقبل العربي ومجلة السياسة الدولية.أما ابرز المشاكل التي واجهت إعداد هذا البحث فتتمثل في قلة المعلومات المتوفرة وعدم كشف الكثير من الوثائق نظراً للسرية والحساسية

التي تحيط بمثل هذه الموضوعات،فضلاً عن عدم وجود دعم كافً للباحثين عموماً من اجل السفر والاطلاع لتعويض النقص في المعلومات.وفي الختام أتقدم بجزيل الحمد والشكر لله رب العالمين على إنجاز هذا البحث،كما أتقدم بالشكر لكل من أعانني وقدم لي يد المساعدة والله ولي التوفيق.

تمهيد

تعود العلاقات المصرية- الأمريكية إلى ثلاثينيات القرن التاسع عشر حيث بدأت هذه العلاقات بشكل رسمي في عام 1832 عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفتح قنصلية من اجل متابعة مصالحها التجارية في مصر(1) وعلى الرغم من أن هذه العلاقات كانت علاقات تجارية بالدرجة الأولى خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ألا أنها لم تخل من بعض الاهتمام السياسي بمصر والشرق الأوسط عموما،هذا بالإضافة إلى عمل البعثات التبشيرية،كما استمرت الولايات المتحدة في مساعيها للتوسط في النزاعات التي كانت تنشب بين مصر وبريطانيا بين الحين والأخر.ومع تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة عموما ازدادت أهمية مصرفي السياسة الخارجية الأمريكية ونتيجة لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1922 برفع درجة تمثيلها الدبلوماسي في مصر، وكثفت من دورها التبشيري والثقافي وعملت على تعزيز نفوذها الاقتصادي والاستثماري من خلال إبرام عدد من الاتفاقيات التجارية مع مصر،وتأسيس فروع لشركات أمريكية فيها.(2)

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945 وانقسام العالم إلى معسكرين متنافسين وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية وزعيمة للمعسكر الغربي ازدادت أهمية منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير وأصبحت من اكثر المناطق الحيوية التي تسعى القوى العالمية للسيطرة عليها نظرا لما تتمتع به من ثروة نفطية هائلة وموقع جغرافي متميز،وبناء على ذلك سعت الولايات المتحدة لزيادة نفوذها وتكثيف تواجدها في هذه المنطقة.وقد أدركت واشنطن منذ وقت مبكر أن تحقيق هذا الهدف يستوجب منها تقوية علاقاتها مع مصر والعمل على جعلها-إن استطاعت-تابعة لها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا نظرا لكونها-أي مصر-تمثل أحد أهم المفاتيح التي يمكن من خلالها السيطرة

على منطقة الشرق الأوسط.وعند قيام ثورة 23تموز/يوليو 1952 في مصر كانت الولايات المتحدة تتابع مسار وتطور الأحداث في ذلك الحين وتعمل على احتواء النظام المصري الجديد وتطويعه بالشكل الذي ينسجم مع أهدافها ومخططاتها خاصة وانه كان هناك خشية كبيرة لدى الساسة الأمريكان من ان يتجه هذا النظام–باعتباره نظام ثوري تحرري–إلى التحالف مع موسكو.وقد انعكست هذه الخشية الأمريكية على طبيعة علاقاتها مع مصر خلال الأيام والأشهر الأولى لثورة تموز/يوليو،حيث اتسمت هذه العلاقات بالتذبذب وعدم الاستقرار،فبعد ان تعهدت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا والبنك الدولي بتقديم المساعدة إلى مصر لتمويل مشروع السد العالي عادت وسحبت تعهدها مما دفع الحكومة المصرية إلى تأميم قناة السويس هذا التأميم الذي كان السبب الرئيسي لوقوع العدوان الثلاثي على مصرعام1956.وقد عملت الولايات المتحدة خلال هذا العدوان على وقف القتال من خلال العمل الدبلوماسي في الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من تدهور العلاقات المصرية–الأمريكية منذ منتصف الخمسينات فان واشنطن كانت حريصة على تقوية علاقاتها مع مصر ويبدو أنها نجحت في ذلك إلى حد ما،فقد جاء في تقرير لمجلس الأمن القومي الأمريكي إن العلاقات المصرية–الأمريكية وبحلول نهاية الخمسينات كانت قد شهدت تحسنا واضحا،واستمر هذا التحسن خلال فترة رئاسة كنيدي(JOHN KENNEDY) (1961–1963) على الرغم من بعض الخلافات حول اثنتين من الأزمات الدولية وهي أزمة الكونغو وأزمة كوبا،حيث أن إدارة كنيدي كانت حريصة على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع مصر.إلا أن هذا المسار الطبيعي للعلاقات بين الطرفين لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما شهدت هذه العلاقات تدهورا كبيرا خلال حكم الرئيس جونسون(LYNDON JOHNSON) (1963–1968)وصل إلى حد قطع العلاقات بين الطرفين في حزيران/يونيو1967 وذلك بسبب دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم (إسرائيل) أثناء حرب حزيران،فضلا عن بعض القضايا الخلافية الأخرى منها إدانة مصر للتدخل الأمريكي في فيتنام،ودورها القيادي في حركة عدم الانحياز وحرب اليمن.(3)

لقد استمرت هذه القطيعة بين الطرفين حتى نهاية حكم الرئيس جمال عبد الناصر عام 1970 لتبدأ بعدها مرحلة جديدة بسمات وخصائص جديدة وسياسة خارجية مختلفة عن تلك التي كانت متبعة سابقا ونقصد بها المرحلة التي تولى فيها أنور السادات الحكم1970–1981،وقد انعكس هذا التغيير بشكل واضح على العلاقات بين القاهرة

وواشنطن حيث بدأت حدة التوتر تخف بشكل تدريجي وظهر هناك ميل لدى الحكومة المصرية الجديدة للتعاون مع الولايات المتحدة وقد ترسخ هذا الميل بشكل اكبر بعد حرب تشرين الاول1973 واصبح بمثابة استراتيجية تتبناها السياسة الخارجية المصرية انطلاقا من اعتقاد السادات بان 99% من أوراق اللعبة بيد الولايات المتحدة وإنها الدولة الأقوى والأكثر نفوذا على مستوى العالم والطرف الوحيد الذي يستطيع التأثير على(إسرائيل) وإنهاء الصراع العربي– الصهيوني بطريقة سلمية.وقد أعطى ذلك الفرصة لواشنطن لربط مصر بها عسكريا واقتصاديا ومكنها من ان تلعب دورا واضحا في دفع مصر إلى التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد التي أنهت الصراع بين مصر والكيان الصهيوني وأخرجت مصر من الصف العربي.وبدأت واشنطن منذ ذلك الحين بتزويد مصر بمساعدات اقتصادية وعسكرية، وعملت جاهدة من اجل ربطها بأهدافها ومخططاتها الاستراتيجية الهادفة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة مقفلة لصالح النفوذ الأمريكي وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير أثناء حكم الرئيس أنور السادات.(4)

وفي عهد الرئيس حسني مبارك الذي تولى الحكم بعد اغتيال السادات في اكتوبر1981 استمرت العلاقات المصرية–الأمريكية تسير بشكل طبيعي واستمر التعاون الوثيق بين الطرفين في مختلف المجالات.إلا أن الفلسفة التي تبناها الرئيس مبارك في رسم وصياغة السياسة الخارجية المصرية وعلاقات مصر مع مختلف القوى والأطراف الإقليمية والدولية تختلف إلى حد ما عن تلك التي كانت في عهد الرئيس أنور السادات، حيث أن الرئيس مبارك حرص على إعادة شيء من التوازن لعلاقات مصر مع الولايات المتحدة ومع غيرها من القوى العالمية،واصلاح الخلل الذي لحق بتلك العلاقات،والتعامل مع الولايات المتحدة على أنها إحدى أهم القوى المؤثرة إقليميا ودوليا لكنها ليست الوحيدة كما كان الأمر في عهد السادات.ووفقا لهذا التصور سارت العلاقات المصرية–الأمريكية خلال عقد الثمانينات بشكل متوازن وطبيعي عنوانه الرئيس التعاون الوثيق والتطابق في الرؤى والمصالح بخطوطها العريضة مع وجود بعض الاختلافات في التفاصيل.وقد كانت هناك بعض القضايا التي أدت إلى حدوث شيء من التوتر في العلاقات بين الحين والأخر مثل الدعم الأمريكي المطلق للكيان الصهيوني وغض النظر عن اعتداءاته المتكررة،وتوجه

مصر نحو إقامة قوية وطبيعية مع الاتحاد السوفيتي وأوربا،فضلا عن دول العالم الثالث المؤثرة،إضافة إلى تبني القاهرة لسياسة خارجية تهدف إلى عودة مصر للصف العربي.وعلى أية حال استمرت العلاقات الأمريكية-المصرية خلال الثمانينات قوية ووثيقة ثم وقعت بعض الأحداث مثل الاجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي ودخول العالم مرحلة القطب الواحد لتنتقل على إثرها العلاقة من مرحلة العلاقة الوثيقة إلى مرحلة شبه التحالف.(5)

العلاقات السياسية

لقد دخلت العلاقات المصرية-الأمريكية مرحلة شبه التحالف في فترة ازدادت فيها أهمية منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير من النواحي السياسية والاقتصادية والجيواستراتيجية واصبح السيطرة على هذه المنطقة من أهم أهداف السياسية الخارجية الأمريكية.ففي عام 1991 أعدت وزارة الدفاع الأمريكية دراسة حول وضع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط للسنوات العشر القادمة أي حتى عام 2001 وقد جاء في هذه الوثيقة التي تسربت إلى الصحف الأمريكية في ذلك الوقت ما يلي:إن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تكون القوة الخارجية التي لها الغلبة في المنطقة،وان تحافظ على تدفق البترول من المنطقة إلى أمريكا والغرب،وان الولايات المتحدة سوف تواصل دفع نفقات المحافظة على النظام في الشرق الأوسط،وينبغي أن تستخدم قوتها لردع أية دولة أو مجموعة من الدول بما في ذلك حلفائها في أوربا من منازعة الولايات المتحدة مركزها المتفوق في المنطقة..... (6)

ومن اجل تحقيق هذا الهدف كان يجب على الإدارة الأمريكية أن تعمل على تطويع مواقف واتجاهات الأطراف الإقليمية المؤثرة وبخاصة مصر بالشكل الذي يساعد على تحقيق هدفها ورؤيتها الإستراتيجية وتحويلها إلى واقع ملموس.وقد برزت الأهمية الكبيرة للدور الذي يمكن أن يلعبه طرف إقليمي مثل مصر خلال حرب الخليج الثانية عام1991 حيث أن الموقف المصري المناهض للاجتياح العراقي للكويت كان من أهم العوامل التي ساهمت في تكوين التحالف الدولي الذي تولى عملية إخراج القوات العراقية من الكويت.ونتيجة لذلك اتخذت الأدارة الأمريكية قراراً بإلغاء الديون العسكرية على مصر(7)،وإسقاط 25%من الديون الاقتصادية(8).وقد تأكدت هذه الأهمية التي تتمتع بها مصر عندما بدأت عملية التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني بانعقاد مؤتمر

مدريد في تشرين الأول/اكتوبر 1991،حيث ساهمت بدور هام وبناء في مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية الثنائية والمتعددة الأطراف،وقدمت العون المادي والمعنوي للأطراف العربية في هذه المفاوضات،وقامت بجهد واضح في بلورة موقف عربي تجاه مفهوم السلام الذي يجب تحقيقه في المنطقة وهو مفهوم يختلف في بعض جوانبه عن المفهوم الإسرائيلي للسلام والذي غالباً ما تدعمه واشنطن(9).وقد اعتبر أحد الباحثين ان رغبة القاهرة في الحفاظ على علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة،وتجنب المساس بها كان من أهم الأسباب التي دفعتها للاشتراك في مؤتمر السلام(10)،كما كان لمصر دور واضح وفعال في التهيئة لهذا المؤتمر وتشجيع الأطراف العربية للاشتراك فيه.ففي 21 نيسان /أبريل 1991 التقى وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر(James Peaker) بالرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة وطلب منه المساعدة في دفع الدول العربية وتشجيعها- وبخاصة السعودية وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية- للمشاركة في مؤتمر السلام.وقد أبدى مبارك استعداده التام للمساعدة ووضع طائرته الخاصة تحت تصرف مدير مكتبه للشؤون السياسية أسامة الباز لكي يتمكن من زيارة الرئيس السوري حافظ الأسد والعاهل الأردني الملك حسين على الفور(11).كما قام مبارك شخصياً بزيارة دمشق والتقى بالرئيس الأسد من اجل إقناعه بالاشتراك في المؤتمر(12).

وهكذا بدا عقد التسعينات ومصر والولايات المتحد تملكان قاعدة جيدة لتطوير علاقاتهما على أساس من التعاون والمشاركة وانطلاقاً من رؤية استراتيجية مشتركة تمثل فيها القاهرة اللاعب الإقليمي الأهم بالنسبة لواشنطن بينما تمثل الأخيرة اللاعب الدولي الأهم بالنسبة للقاهرة،وهذا ما أكدته التصريحات واللقاءات المشتركة بين الطرفين ففي تشرين الأول/أكتوبر 1993 قام الرئيس مبارك بزيارة لواشنطن أجرى خلالها محادثات مع الرئيس ألامريكي بيل كلينتون(Clinton) (1993-2000) تناولت العلاقات الثنائية وسبل تحريك عملية السلام وبخاصة المفاوضات بين سوريا (وإسرائيل)،وفي ختام هذه المحادثات أكد الرئيس كلينتون مواصلة الإدارة الأمريكية تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية (حفاظاً على دورها وقوتها في حفظ السلام والاستقرار في المنطقة)(13).وخلال هذه الفترة كانت عملية السلام ومحاولة تسوية الصراع العربي

الصهيوني قد أخذت حيزاً مهماً في العلاقات المصرية-الأمريكية وكان للرئيس مبارك وبالتنسيق مع الإدارة الأمريكية دور واضح في هذا المجال(14)،ففي نيسان/أبريل 1994 تم عقد لقاء في القاهرة ضم كلاً من وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر والرئيس مبارك ورئيس وزراء إسرائيل شمعون بيريز ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات أعلن مبارك في ختامه أن بيريز وعرفات اتفقا على توقيع اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في غزة واريحا(15)،وفي أب/أغسطس 1994 عقد لقاء ثلاثي ضم مبارك وعرفات وكريستوفر في القاهرة من اجل دفع مفاوضات السلام(16)،وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته قام الرئيس الأمريكي كلينتون بزيارة للقاهرة أجرى خلالها محادثات مع الرئيس مبارك تناولت عدداً من القضايا كان على رأسها عملية السلام(17).ونتيجة لهذه الجهود المشتركة تمكن الطرفان من تحقيق نجاحات ملموسة أبرزها التوقيع على اتفاقيات سلام عربية-إسرائيلية مع الأردن وفلسطين،وتحريك المسارين السوري واللبناني لاول مرة منذ عقدين من الزمان(18).

وفي الحقيقة أن القاهرة وواشنطن لم تنجحا فقط في دفع عملية السلام للأمام بل نجحتا أيضا في تقوية علاقاتهما الثنائية بشكل كبير خلال النصف الأول من عقد التسعينات ويتمثل هذا النجاح في إنشاء وتأسيس نوع من الأطر والهيكليات السياسية والاقتصادية التي تمكن المسؤولين في البلدين من التحاور والتشاور الدائم والوصول لفهم افضل لما يواجهانه من قضايا ثنائية أو إقليمية أو دولية،لذلك ظهر لدينا ما يسمى(بالحوار الاستراتيجي (Strategic dialogue) والمقصود به أن يقام على مستوى مؤسسي وبصورة منتظمة حواراً بين الطرفين يتناول القضايا ذات الاهتمام المشترك(19) وقد تم تدشين هذا الحوار في عام1995(20)،وفضلاً عن الحوار الاستراتيجي هناك مبادرة (مبارك-الـ غورAL GORE) وهي تمثل البعد الاقتصادي للعلاقات المصرية-الأمريكية،والمناورات والتدريبات العسكرية المشتركة وهي تمثل البعد العسكري وسوف يتم تناول هذين البعدين عندما نتطرق إلى العلاقات الاقتصادية والعسكرية.

وضمن هذا الإطار من التعاون الوثيق بين الطرفين ازدادت اللقاءات والزيارات المتبادلة بين الطرفين وعلى أعلى المستويات.ففي نيسان/ابريل1995 قام الرئيس مبارك بزيارة للولايات المتحدة أجرى خلالها محادثات مع الرئيس الأمريكي كلينتون تناولت عدداً من القضايا في مقدمتها العلاقات الثنائية وعملية السلام فضلا عن بعض القضايا الأخرى التي بدأت تبرز كعناصر مؤثرة في العلاقات بين الجانبين ومنها القضية العراقية والقضية

الليبية(21).وتكررت هذه الزيارة في تموز/يوليو من العام1996(22). وفي شهر آذار/مارس من العام ذاته انعقدت في شرم الشيخ(قمة صانعي السلام) التي دعا أليها كل من الرئيس مبارك والرئيس كلينتون في أعقاب العمليات الاستشهادية والتوترات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية وقد انعقدت القمة بحضور معظم رؤساء البلدان الأوربية والعربية واليابان و(إسرائيل).وقد صدر عن القمة بيان أكد على دعم عملية السلام في المنطقة(23)،والوقوف ضد(الإرهاب)،والاهتمام بالاحتياجات الاقتصادية للفلسطينيين.وتعتبر هذه القمة إحدى ثمرات التعاون الوثيق بين القاهرة وواشنطن فيما يخص مسار وتطورات عملية السلام في المنطقة والتي كانت الحاضر الأبرز في المناقشات التي كانت تجري بين الطرفين ومنها المحادثات التي عقدت في تموز/يوليو1999 عندما قام الرئيس مبارك بزيارة واشنطن والتقى بالرئيس كلينتون(24).ومن الجدير بالذكر انه في هذا العام تم تأسيس مجلس العلاقات المصرية-الأمريكية The council of Egyptian American relations الذي كان يهدف إلى تقوية العلاقات بين البلدين بما يخدم مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية(25).ويعكس تأسيس هذا المجلس المستوى المتقدم الذي وصلته العلاقات الثنائية بين القاهرة وواشنطن،لذلك نرى أن العام 2000 كان من اكثر الأعوام نشاطاً على مستوى التحركات الدبلوماسية واللقاءات الرسمية بين البلدين،ففي آذار/مارس 2000 قام الرئيس المصري بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية(26)،وفي أب/أغسطس قام الرئيس الأمريكي بزيارة القاهرة فضلاً عن اللقاءات الأخرى على مستوى وزراء الخارجية وكان الهدف الأساسي من هذه اللقاءات تقريب الفجوات بين الفلسطينيين و(إسرائيل)(27).وقد أثمر هذا التحرك الدبلوماسي والزيارات المتبادلة عن عقد (القمة السباعية) في شرم الشيخ في تشرين الأول/اكتوبر2000 والتي ضمت كلاً من:الرئيس مبارك والرئيس كلينتون ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود باراك وملك الأردن عبد الله الثاني إضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان والمفوض الأوربي للسياسة الخارجية خافيير سولانا (khavier Solana)، وكان هدف القمة معالجة الأوضاع في

الأراضي الفلسطينية(28)، والعمل على وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الصهيونية(29).

وفضلاً عن اللقاءات والاتصالات الأمريكية–المصرية على مستوى القمة كان هناك لقاءات متعددة على مستوى وزراء الخارجية،حيث كانت هناك لقاءات شبه منتظمة بين وزير الخارجية المصري عمرو موسى ووزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت (Madeline Olbright)(30)،وكان واحداً من أهم هذه اللقاءات هو اللقاء الذي تم في تموز/يوليو عام 1998 عندما قام عمرو موسى بزيارة لواشنطن استمرت عشرة أيام التقى خلالها بمادلين اولبرايت وكان هذا اللقاء يمثل الاجتماع الأول ضمن ما يسمى بـ (الحوار الاستراتيجي) الذي تأسس عام 1995 وتناولت المحادثات عملية السلام وأمن الخليج العربي والأمن الإقليمي فضلاً عن العلاقات الاقتصادية الثنائية،وقد أكد الطرفان على تطابق وجهات نظرهما واتفاقهما فيما يخص المواضيع التي تمت مناقشتها(31).

من خلال هذا العرض يتبين أن العلاقات الأمريكية–المصرية قد حققت في عهد إدارة كلينتون تطوراً ملحوظاً وتقدماً كبيراً بحيث أصبحت واحدة من أقوى العلاقات التي تتمتع بها واشنطن في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من ذلك فان هذه العلاقات لم تخل تماماً من بعض الاختلافات حول عدد من القضايا يأتي في مقدمتها ملف عملية السلام وازدواجية السياسة الأمريكية فيما يخص الصراع العربي–الصهيوني وانحيازها بشكل تام (لإسرائيل)،هذا الانحياز الذي أدى في أحيان كثيرة إلى حدوث بعض التوتر في العلاقات بين الجانبين حول عدد من القضايا يأتي في مقدمتها:تساهل الولايات المتحدة إزاء مواقف (إسرائيل) المعرقلة لعملية السلام وبخاصة الاعتداءات المستمرة ضد الشعب الفلسطيني والنشاط الاستيطاني الإسرائيلي،إضافة إلى البرنامج النووي الإسرائيلي وعدم انضمام (إسرائيل) لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية(32)،والحرص الأمريكي على إبقاء (إسرائيل) متفوقة بشكل لا يضاهى على كل الدول العربية بما فيها مصر،وهناك أيضا التأثير السلبي الذي يمارسه اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة على مواقف الأدارة الأمريكية تجاه مصر(33).

ومن القضايا الأخرى التي كانت مثار جدل واختلاف بين القاهرة وواشنطن القضية العراقية والقضية الليبية والسودان،حيث إن السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه العراق خلال عقد التسعينات–والمتمثلة باستمرار الحصار الاقتصادي وتوجيه ضربات عسكرية له بين الحين والأخر –كانت تواجه معارضة وإدانة من قبل الحكومة

المصرية،ففي عام 1992 أدانت مصر قيام الولايات المتحدة بفرض منطقة الحظر الجوي في الجنوب العراقي(34)،كما تحفظت القاهرة على الهجوم الأمريكي على بغداد في حزيران/يونيو1993 (35)،وعندما قامت الولايات المتحدة بقصف العراق في عملية ثعلب الصحراء في كانون الأول اديسمبر 1998 قام الرئيس مبارك بالاتصال بالرئيس الأمريكي بيل كلينتون داعياً إلى وقف العمل العسكري تجنباً لمزيد من معاناة الشعب العراقي(36). وفي حديث لشبكة C.N.N قال الرئيس مبارك:(أن ضرب العراق يعرض المصالح الأمريكية للخطر والعرب يشعرون إن أمريكا تكيل بمكيالين)(37).كذلك كانت القاهرة لا تنظر بعين الارتياح للسياسة الأمريكية العدائية تجاه كل من ليبيا والسودان وقد أثار الرئيس مبارك هذه المسألة اكثر من مرة أثناء لقاءاته المتكررة بالمسؤولين الأمريكان(38).

وفضلاً عن ذلك كانت الإدارة الأمريكية توجه بعض الانتقادات لمصر فيما يخص حقوق الإنسان والحريات الفردية،ففي عام 2001 اتهم تقرير الخارجية الأمريكية الشرطة المصرية باستخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات والقبض على الأشخاص بدون توجيه تهم محددة،كما شكك التقرير بنزاهة المحاكم العسكرية التي يخضع لها بعض أفراد الجماعات الإسلامية،فضلاً عن توجيهه الانتقادات للحكومة المصرية في مجال حرية الصحافة والتجمع(39).وفي عام 1999 تعرضت العلاقات المصرية–الأمريكية إلى هزة قوية وذلك على اثر سقوط طائرة الركاب المصرية من طراز بوينج وتحطمها قبالة السواحل الشرقية للولايات المتحدة في 31تشرين الأول/أكتوبر 1999،حيث انطلقت حملة اتهامات متبادلة بين القاهرة وواشنطن وأدى الحادث إلى استياء وسخط رسمي وشعبي في مصر وبخاصة بعدما تناقلت وكالات الأنباء العالمية إشاعات مفادها أن قاعدة جوية أمريكية أطلقت صاروخاً أصاب الطائرة المصرية المنكوبة في ذيلها مما أسفر عن سقوطها،ومما زاد الطين بلة الإعلان عن وجود 33 ضابطاً مصرياً من اكفأ العناصر بين الضحايا(40).

وعلى أية حال فان العلاقات المصرية–الأمريكية وعلى الرغم من وجود بعض الخلافات او الاختلافات في وجهات النظر حول عدد من القضايا إلا أنها بقيت قوية وبقي الطرفان حريصان كل الحرص على تعزيزها والارتقاء بها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً

وكانت هذه المهمة واحدة من ابرز المهام التي تضطلع بها السياسة الخارجية لكلا الدولتين،وقد بقيت الأمور تسير على هذا المنوال حتى انتهاء عهد إدارة الرئيس كلينتون وتولي إدارة جديدة برئاسة جورج دبليو بوش(George W.Bush) عام 2000.

لم تتغير الأمور كثيراً في عهد الإدارة الجديدة حيث بقيت العلاقات بين الجانبين على قوتها وزخمها،وبقيت القضايا الرئيسية في المنطقة مثل عملية السلام والأمن الإقليمي وقضية العراق وليبيا والسودان فضلاً عن العلاقات الثنائية هي ابرز العناصر المؤثرة على العاقات بين القاهرة وواشنطن.وكان أول احتكاك للإدارة الجديدة بقضايا المنطقة قد تم في شباط/فبراير 2001 عندما قام وير الخارجية الأمريكي كولن باول(Collin Paul) بجولة في منطقة الشرق الأوسط لمناقشة عدد من القضايا أبرزها عملية السلام والعراق وليبيا والسودان وإيران وغيرها من القضايا المهمة(41).وقد التقى باول خلال هذه الزيارة بالرئيس المصري حسني مبارك وناقش معه عدد من القضايا في مقدمتها محاولة الحصول على دعم عربي لتشديد العقوبات على العراق لكن باول فشل في مسعاه حيث إن القاهرة صارحته بان بغداد لا تشكل تهديداً،وان العقوبات تضر بالشعب العراقي،وأكدت أن الأولوية يجب أن تعطى لحل الصراع العربي–الإسرائيلي.(42)

وفي آذار/مارس 2001 صدر عن الكونجرس تقرير يخص العلاقات المصرية–الأمريكية ذكر إن العلاقات بين البلدين هي المفتاح لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وركز على أهمية تطويرها في مجال التعاون العسكري والاقتصادي والسياسي،وأكد على أن مصر بلد محوري في المنطقة بسبب وزنها وتأثيرها في العالم العربي والإسلامي وأفريقيا والعلم الثالث،كما امتدح التقرير دور الرئيس مبارك في عملية السلام قائلاً:أن مبارك لعب دوراً قياديا من اجل الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة(43).وكان أول لقاء بين الرئيس مبارك والرئيس بوش قد تم في نيسان/أبريل 2001 عندما قام الرئيس المصري بزيارة الولايات المتحدة في الأول من نيسان/أبريل(44)، حيث عقد اجتماعاً مع بوش بحضور وزير الخارجية كولن باول ومستشار الأمن القومي كونداليزا رايس Condoleezza (Rice) وتناولت المحادثات العلاقات الثنائية وأكد الطرفان على ضرورة تقويتها وتعزيزها،كما تطرقا إلى عملية السلام وأبديا حرصاً كبيراً على ضرورة تحريكها ودفع الأطراف المتنازعة الفلسطينية والإسرائيلية باتجاه حل منازعاتهم وصولا إلى السلام العادل والشامل(45).

وعلى أية حال استمرت العلاقات المصرية–الأمريكية تسير بشكل إيجابي خلال الأشهر الأولى من إدارة الرئيس بوش وكان من المتوقع أن تزداد هذه العلاقات قوة ورسوخاً،إلا أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 خلطت أوراق الإدارة الأمريكية وبخاصة علاقاتها بمنطقة الشرق الأوسط وفتحت عهداً جديداً في هذه العلاقات سمته الأساسية السعي الدؤوب لواشنطن من اجل إدخال تغييرات كثيرة على المنظومة السياسية والاقتصادية التي تتحكم بالمنطقة عموماً والوطن العربي بشكل خاص،وقد ألقى ذلك بظلاله على علاقات واشنطن بالقاهرة وادخلها في مرحلة ضبابية ما زالت ملامحها غير واضحة،ولكن يبدو أنها اليوم تميل نحو استعادة العلاقات الوثيقة والتحالف القديم.

العلاقات الاقتصادية

يعتبر الجانب الاقتصادي واحداً من أهم جوانب العلاقة الاستراتيجية بين القاهرة وواشنطن وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً ومؤثراً بالجانب السياسي لتلك العلاقة.وقد بدأت العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة منذ فترة طويلة،إلا أنها لم تأخذ أبعادا اكثر عمقاً إلا في عقد السبعينات وخاصة بعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر و(إسرائيل) حيث بدأت مصر تتلقى مساعدات ومعونات اقتصادية من الولايات المتحدة وأصبحت ثاني اكبر متلقي للمعونات الأمريكية بعد (إسرائيل)،حيث يبلغ إجمالي المعونات الاقتصادية السنوية لمصر حوالي (2115) مليون دولار(46).وتأخذ المعونة الاقتصادية عدة أشكال أهمها (200) مليون دولار لبرنامج الاستيراد السلعي من الولايات المتحدة،و(200) مليون دولار نقداً،والباقي يتم استثماره في مشروعات مختلفة(47).وقد بلغ إجمالي المبالغ المتراكمة التي حصلت عليها مصر حتى عام 1998 حوالي (22) مليار دولار،واستفادت مصر من هذه المعونة في بناء وتأهيل البنية الأساسية وفي توفير السلع والأغذية فضلاً عن الموارد المالية المباشرة(48).إلا أن الكثير من الخبراء والمهتمين وجهوا انتقادات عديدة لهذه المعونة من حيث مدى جدواها الاقتصادية ومدى إسهامها الحقيقي في بناء الاقتصاد المصري خاصة وان الجانب الأمريكي كبل هذه المعونة بشروط مجحفة تؤدي في نهاية المطاف إلى عودة غالبية تلك الأموال إلى الولايات المتحدة بطريقة أو بأخرى،فضلاً

عن الثمن السياسي الباهض الذي يجب على القاهرة أن تدفعه من مواقفها وسياستها الخارجية وبالشكل الذي يتوافق مع أهداف واشنطن واستراتيجيتها في المنطقة.ويبدو أن القاهرة كانت سخية في دفع هذا الثمن بحيث إن الإدارة الأمريكية أبقت حجم المساعدات الاقتصادية لمصر على المستوى ذاته –حوالي مليا ري دولار–في عام 1995على الرغم من اتخاذها قراراً بتخفيض برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية في ذلك العام(49)،كما لم يجري أي تخفيض لهذه المعونة بعد تولي إدارة الرئيس بوش السلطة في واشنطن عام 2000(50).

وعلى أية حال ارتفع خلال عقد التسعينات معدل التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة من (4,1) مليار جنيه عام 1990 أي بنسبة 12,7% من التجارة الخارجية لمصر إلى (7,4) مليار جنيه عام 1997 بنسبة 12,7% من التجارة الخارجية لمصر ووصلت إلى (10,4) مليار جنيه عام 1999 بنسبة 18,5% من إجمالي التجارة الخارجية(51).وارتفعت الصادرات إلى الولايات المتحدة من 8,6% عام 1990 إلى 11,6% عام 1997(52) مقابل انخفاض الواردات الأمريكية من 13,9% عام 1990 إلى 13% عام 1997،وتعد سلع البترول والمنسوجات أهم الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة، مقابل السلع الغذائية والآلات وقطع الغيار كأهم سلع الواردات الأمريكية إلى مصر(53).أما في مجال الاستثمار فان الولايات المتحدة احتلت في منتصف التسعينات المرتبة الأولى بين 40 دولة لها استثمارات في مصر حيث يمثل حجم الاستثمار الأمريكي قياساً إلى الاستثمارات الأجنبية الأخرى حوالي 22,7%(54) وحوالي 33% من الاستثمارات الأمريكية في الشرق الأوسط(55)،وتحتل مصر المرتبة الرابعة في حجم الاستثمارات الأمريكية الخارجية(56). ومع نهاية عقد التسعينات ازدادت الاستثمارات الأمريكية في مصر زيادة كبيرة حيث بلغت ما نسبته 48% من الاستثمارات الأجنبية في مصر(57).

لقد حظي البعد الاقتصادي في العلاقات المصرية–الأمريكية بأهمية خاصة من قبل الساسة في البلدين،حيث بذلت الحكومة المصرية قصارى جهدها من اجل توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة،وتمت مناقشة الموضوع اكثر من مرة خلال اللقاءات الرسمية بين الجانبين(58).وإذا كانت الحكومة المصرية لم تنجح في التوصل إلى التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة إلا أنها تمكنت وبالتعاون مع الإدارة الأمريكية من تأسيس وصياغة أطر يمكن من خلالها تنظيم التعاون الاقتصادي بين الجانبين ومن

أهمها ما يعرف بمبادرة (مبارك–غور) أو اتفاقية المشاركة والتي أعلن عنها في سبتمبر 1994 أثناء المؤتمر الدولي الذي استضافته القاهرة(59)، حيث اتفق الرئيس المصري حسني مبارك ونائب الرئيس الأمريكي آل غور على صياغة إطار جديد للتعاون يقوم على استبدال المعونة الاقتصادية بتدعيم محاور التعاون الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتكنولوجية.

واستكمالاً لهذه المبادرة تم في نيسان/أبريل 1995 التوقيع على اتفاقية للمشاركة بين البلدين شملت عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والتعاون في مجال حماية البيئة(60)، ومن اجل ترجمة هذه الاتفاقية إلى واقع ملموس تم تأسيس عدد من المجالس واللجان منها المجلس الرئاسي لرجال الأعمال(61) فضلاً عن خمسة لجان فرعية هي: لجنة السياسات الاقتصادية والتجارية،لجنة الاستثمار،لجنة التكنولوجيا،لجنة التنمية البشرية،لجنة البيئة(62).والمجلس الرئاسي المصري–الأمريكي عبارة عن نخبة من رجال الأعمال المصريين والأمريكيين –15 عضو من كل طرف– من مختلف القطاعات هدفها تطوير العلاقات المصرية الأمريكية في جانبها الاقتصادي–الاستراتيجي.وكان من نتائج هذا المجلس فتح أبواب جديدة للاستثمار في مصر وتنشيط وتنمية العلاقات التجارية بين البلدين(63).وخلال زيارة الرئيس مبارك لواشنطن في تموز/يوليو 1999 تم التوقيع على ثلاثة اتفاقيات اقتصادية: الأولى اتفاقية للتبادل التكنولوجي في مجال الطاقة، والثانية استهدفت تنمية التجارة والاستثمار، والثالثة خاصة بضمان الاستثمارات(64).وبخصوص زيارة مبارك للولايات المتحدة في نيسان/أبريل 2001 قال رئيس الوزراء المصري عاطف عبيد إن زيارة مبارك حققت نجاحاً كبيراً على كافة المستويات وبخاصة الاقتصادية(65).

يتبين من خلال هذا العرض أن العلاقات الاقتصادية الأمريكية –المصرية قد شهدت خلال عقد التسعينات تطوراً ونمواً كبيراً بحيث أصبحت واحدة من أقوى اوجه العلاقة بين الجانبين بل والقاعدة الأساسية والصلبة التي ترتكز عليها العلاقة الاستراتيجية برمتها،لذلك نلاحظ أن هذه العلاقة لم تتعرض لأي انتكاسات أو هزات خطيرة خلال عقد التسعينات وحتى بعد تولي إدارة بوش وبعد الأحداث الدراماتيكية التي شهدته الولايات

المتحدة في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001حيث بقيت العلاقات الاقتصادية عنصراً ثابتاً وقوياً وركيزة أساسية للعلاقات بين القاهرة وواشنطن،وصمام الأمان لأي اختلالات قد تطرأ على مستويات العلاقة الأخرى وبخاصة العسكرية.

العلاقات العسكرية

كانت مصر ولا زالت تعد واحدة من أهم الركائز التي تستند إليها الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموماً وفي المنطقة العربية والخليج العربي بشكل خاص وذلك بسبب وزنها وتأثيرها الإقليمي الكبير وسيطرتها على قناة السويس التي أثبتت اكثر من مرة أهميتها وفعاليتها كمعبر عسكري استراتيجي لا يضاهى.ففي بداية التسعينات كان لمصر الدور الرئيس والحاسم في دعم وانجاح التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة لاخراج العراق من الكويت في حرب الخليج الثانية 1991 حيث ساهمت مصر بحوالي (35) ألف جندي مما جعلها ثاني اكبر مساهم عسكري بعد أمريكا(66). كما ساهمت مصر في دعم التدخل العسكري الأمريكي في الصومال 1992-1993 وفتحت موانئها وقواعدها الجوية لتلك العملية، وكانت القيادة المركزية الأمريكية تدير العملية اللوجستية في مهمة الصومال من مصر.وعندما هدد العراق الكويت عام 1994 أعطت مصر موافقة فورية لعبور مجموعة من حاملات الطائرات الأمريكية عبر قناة السويس،وحدث الشيء ذاته أثناء أزمة عام 1997 بين الصين وتايوان حيث تعاونت مصر مع الولايات المتحدة بالسماح لها بتحريك حاملة الطائرات من البحر المتوسط إلى الخليج العربي مما جعلها في موقع يسمح لها بالتحرك حتى مضائق تايوان.وتعتمد الولايات المتحدة على مصر في عملية النقل السريع للمعدات العسكرية من والى منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الحيوية لواشنطن(67).

إن أهمية مصر من الناحية العسكرية هي التي دفعت الإدارة الأمريكية لتقديم مساعدات عسكرية لها بمعدل (1,3) مليار دولار سنوياً(68) وخلال الفترة ما بين 1979-2003 قدمت لمصر ما قيمته (30) مليار دولار كمساعدات عسكرية وبهذا تحتل مصر الدرجة الثانية بعد (إسرائيل)(69). وقد أكد أهمية مصر العسكرية القائد السابق للقيادة المركزية الأمريكية التي يشمل عملها منطقة الشرق الأوسط الجنرال انتوني زيني (Antony Zinny) حين قال:(إن مصر هي أهم بلد في المنطقة التي تقع تحت مسؤوليتي لان الوصول إليها يعني الوصول إلى المنطقة كلها)(70). وتؤكد الكلام ذاته

الوثيقة التي أصدرتها القيادة المركزية عام 1995(71)، وخلال فترة إدارة كلينتون وصفت مصر بأنها اللاعب الأكثر أهمية في العالم العربي والحليف الرئيس لأمريكا في الشرق الأوسط(72). ومن الجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية اعتبرت مصر حليفاً للولايات المتحدة غير عضو في حلف شمال الأطلسي، ومن الدول التي تدخل ضمن هذا التصنيف فضلاً عن مصر كل من: اليابان واستراليا وكوريا الجنوبية والأردن و(إسرائيل)(73). وحرصاً من الولايات المتحدة على تدعيم وتعزيز علاقاتها العسكرية مع مصر دأبت على إجراء عدد من المناورات العسكرية المشتركة من أهمها مناورات النجم الساطع،والحية الحديدية، وتحية النسر وتشتمل هذه المناورات على تدريبات جوية وتدريبات للمشاة والمدرعات والمدفعية والقوات المحمولة جواً، بالإضافة إلى وجود برامج للتدريب البحري المشترك لحماية الممرات البحرية وتأمين الملاحة الدولية(74). وكان من المقرر أن تجرى مناورات النجم الساطع كل سنتين(75) وبالفعل تم إجراء هذه المناورات في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993، وفي تشرين الأول/ أكتوبر–تشرين الثاني/نوفمبر 1997،وفي خلال ذات الفترة من العام 1999، وأيضاً خلال الفترة من 7–13 تشرين الأول/ أكتوبر 2001.(76)

أما فيما يخص المشتريات العسكرية فقد كانت الولايات المتحدة المزود الأول لمصر بما تحتاجه من معدات وتجهيزات عسكرية. ففي آذار/مارس 1999 أعلن وزير الدفاع الأمريكي عن اعتزام الإدارة الأمريكية تزويد مصر بأسلحة وطائرات متطورة في إطار صفقة قيمتها (3,2) مليار دولار سيتم تمويلها على مدى عدة سنوات(77). وفي الوقت ذاته كانت هناك صفقة سلاح لمصر تشمل 24 طائرة أف–16، و200 دبابة وصواريخ باتريوت(78). فضلاً عن عربات نقل عسكرية بقيمة (30) مليون دولار(79)،.وخلال العام 2000 استمر حجم المبيعات بهذه الوتيرة ففي نيسان/ إبريل 2000 تم الاتفاق على تزويد مصر بمعدات عسكرية أمريكية بقيمة (90) مليون دولار لتحديث القوات الجوية كما أعلن وزير الدفاع الأمريكي أن واشنطن وافقت على بيع مصر صواريخ قصيرة المدى، وفي تموز/ يوليو من السنة ذاتها أبرمت صفقة سلاح جديدة بين القاهرة وواشنطن بقيمة (883)(80).وعندما وصلت إدارة بوش إلى البيت الأبيض أبلغت

الكونجرس أنها تخطط لتجهيز مصر بصواريخ ارض–ارض بقيمة (400) مليون دولار(81).

إلا أن هذا لا يعني أن التعاون العسكري أو تزويد مصر بالأسلحة كان مفتوحاً وغير محدد بل كان مقيداً بالمحدد الإسرائيلي فواشنطن كانت حريصة كل الحرص على إبقاء (إسرائيل) متفوقة عسكرياً بدرجة كبيرة على كافة دول المنطقة بما فيها مصر وكانت هذه السياسة تمثل إحدى شكاوى مصر من السياسة الأمريكية خاصة وان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تضغط على بعض الدول الأوربية مثل فرنسا وبريطانيا ودول أوربا الشرقية من اجل وضع ضوابط على التصنيع الحربي المشترك مع مصر، وضرورة الرجوع لواشنطن قبل البدء بأي تعاون أوربي–مصري في المجال العسكري (82).كما أن تعاون مصر مع كوريا الشمالية في مجال الصواريخ كان يثير بعض التوتر في العلاقات بين الجانبين(83). ومن القضايا الأخرى التي كانت تثير بعض التوتر مسألة استخدام القوات الأمريكية لقواعد عسكرية في مصر، حيث رفضت مصر ذلك مع إمكانية مناقشة تقديم بعض التسهيلات في حالة وجود تهديد حقيقي لدولة عربية أو للمصالح الأمريكية وان يتم ذلك أثناء الأزمات فقط وما زالت النقاشات مستمرة حول هذه المسألة، وحالياً تتمتع واشنطن بإمكانية تأجير بعض التسهيلات الجوية والبحرية أثناء عمليات التدريب المشترك فقط (84).وعلى الرغم من هذه الاختلافات حول بعض القضايا إلا أن العلاقات العسكرية بين الجانبين تعتبر ممتازة ووثيقة جداً وهي انعكاس لقوة العلاقات الاقتصادية والسياسية.

خاتمة

لقد خرج هذا البحث بجملة من الاستنتاجات يأتي في مقدمتها:

إن الأساس الصلب والركن المتين الذي تستند أليه العلاقات الأمريكية –المصرية يتمثل في إدراك طرفي العلاقة للحقيقة القائلة بأن القاهرة تمثل اللاعب الإقليمي الأهم في منطقة شديدة الحساسية والحيوية للمصالح الأمريكية،بينما تمثل واشنطن اللاعب الدولي الأهم والأكثر قوة في عالم لا تستطيع فيه الدول الضعيفة مثل مصر أن تحيا وان تحل مشاكلها وتتقدم بدون التعاون أو التنسيق أو حتى التحالف مع قوى عالمية.

ومما يعزز هذه الحقيقة ويعطيها دفعاً قوياً توفر الأسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تدفع القاهرة وواشنطن باتجاه إقامة علاقات وطيدة بينهما.

إن إقليمية الدور المصري وعالمية الدور الأمريكي يعطي العلاقات الأمريكية–المصرية ميزة قلما تتمتع بها العلاقات الدولية الأخرى ونقصد بهذه الميزة عدم انحصار نتائج وتداعيات أي تحسن أو تدهور يصيب تلك العلاقات على طرفي العلاقة فقط بل تمتد تلك الآثار والتداعيات إلى أطراف أخرى ونخص بالذكر هنا منطقتنا العربية.

إن هذا الارتباط الوثيق بين الدولتين والذي يكاد أن يكون مصيرياً يمكننا من أن نؤكد جازمين أن العلاقات الأمريكية–المصرية سوف لن تشهد–في المستقبل المنظور على الأقل–أية أزمات حقيقية يمكن أن تؤدي إلى تغيير طبيعتها التي تتسم بالتعاون والتقارب الوثيق. تعتبر العلاقات الاقتصادية أقوى جانب من جوانب العلاقة بين الطرفين وهي صمام الامان والكابح الذي يمكن من خلاله السيطرة على أي توتر أو خلل قد يصيب المستويات الأخرى للعلاقة.

لقد اثبت عقد التسعينات الأهمية العسكرية الإستراتيجية لمصر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وذلك في اكثر من مناسبة،مما دفع الإدارة الأمريكية إلى السعي نحو توطيد وتعزيز علاقاتها بها.

في اعتقادنا أن أداء الدبلوماسية المصرية فيما يخص العلاقات مع واشنطن لم يكن بمستوى ما تملكه مصر من أوراق ضغط تساعد على تعزيز مكانة مصر وتقوي موقفها التفاوضي تجاه واشنطن وتمكنها من أن تلعب دوراً اكبر من الدور الذي تلعبه ألان.

The Egyptian American Relations 1991-2001

Faris Turkey Mahmood

Assist. Lecturer, Regional Studies Centre. Mosul University

Abstract

This paper aims at high lightening the relations between Cairo and Washington by all its political , economic and military aspects and following up and analyzing these relations and the most important events which here affected within some fields. The first summarizes these relations since its beginning in the first half of the 19th century tell to end of 1980s. The second field tries to follow up these relations between both states during the 1990s. The last field speaks about economic level of this and the effect of political level. As for the military relations it talks about studying these relations these relations within the fourth field.

الهوامش

1- www.captichistory.org
2- نوار محمد ربيع محمد نوري:العلاقات الأمريكية المصرية وآفاقها المستقبلية،مجلة العرب والمستقبل،مركز دراسات وبحوث الوطن العربي،الجامعة المستنصرية،العدد (13)،السنة (3)، أيلول 2005،ص 30.
3- للاستزادة راجع: السيد أمين شلبي: العلاقات المصرية-الأمريكية: ثلاثة عهود، مجلة السياسة الدولية، العدد(139)، كانون الثاني 2000، ص 106-108؛ أيضاً: نوري: المصدر السابق.
4- لمزيد من الاطلاع راجع:سلوى شمراوي جمعة: الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات، ط1، ترجمة: عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت:1988).
5- فارس تركي محمود: السياسة الخارجية المصرية 1981-1990، مجلة دراسات إقليمية،مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، السنة (3)،العدد(6)،كانون الثاني 2007، ص 258-262.
6 م حمد سعيد أبو عامود:الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي،مجلة السياسة الدولية،العدد(134)، أكتوبر 1998، السنة (34)، ص 135.
7- شلبي:المصدر السابق، ص 111.
8- نزار عبد المعطي:تباين الموقف داخل الكونجرس وبين الكونجرس والإدارة تجاه مصر في التسعينات، مجلة السياسة الدولية، العدد (134)، أكتوبر 1998، السنة (34) ،ص 170.
9- أبو عامود: المصدر السابق، ص 132.
10- عماد جاد: السياسة الخارجية المصرية قي الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (139)، كانون الثاني 2000، ص 95.
11- جيمس بيكر: مذكرات جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شرشر، (القاهرة: 2000)ص.658
13- موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (178)، كانون الأول 1993، ص 169-170.
14- مجموعة مؤلفين: فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 1996) ،ص 317.
15- موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (184)،حزيران 1994، ص167.
16- المصدر نفسه، العدد (188)، تشرين الأول 1994 ،ص 160.
17 حسن بكر:
www.egyptstateinformationservice.net
18- الإمكانات المصرية في التأثير على عملية صنع القرار الأمريكي، مجلة السياسة الدولية،العدد (134)، أكتوبر 1998، السنة(34)، ص 117.

19- شلبي: المصدر السابق، ص.112
20- www.egyptstateinformationservice.com
21- موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (196)،حزيران 1995،ص 174.
22- المصدر نفسه، العدد (211)، أيلول 1996،ص .177
23- المصدر نفسه، العدد (207)،1996، ص .107
24- شهريات الأحداث الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (138)، تشرين الاول 1999، ص .347
25- www.councilea.org
26- شهريات الأحداث الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (141)،حزيران 2000، ص 290.
27- http://news.bbc.co.uk.
أيضاً: موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (260)، تشرين الأول 2000، ص .219
28- المصدر نفسه، العدد (262)، كانون الأول 2000، ص .222
29- www.usinfo.state.gov
30- للاطلاع راجع: موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (225)، تشرين الثاني 1997، ص 174؛ أيضاً: المصدر نفسه، العدد (235)، أيلول 1998، ص 179.
المصدر نفسه، العدد (249)،تشرين الثاني 1999،ص 188.
المصدر نفسه، العدد (252)،شباط 2000،ص.230
31- Muriel Mirak-weissbach: Egypt, France initiate Mideast peace effort, Executive intelligence review, August 1998, Vol. 25, No 31, p36.
32- www.hsje.org
أيضاً: موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (195)،أيار 1995،ص 155.
33- شهريات الأحداث الدولية،مجلة السياسة الدولية، العدد (139)،كانون الثاني 2000،ص 289؛ أيضاً: المصدر نفسه، العدد (142)،تشرين الأول 2000، ص .319
34- موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (164)،تشرين الأول 1992،ص .181
35- المصدر نفسه، العدد (174)، أب 1993، ص 173-.174
36- المصدر نفسه، العدد (240)، شباط 1999، ص .197
37- شهريات الأحداث الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (132)، شباط 1998، ص 360.
38- Egypt s foreign policy in Mubarks fourth term, On: www.hsje.org

أيضاً: شهريات الأحداث الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد(137)، شباط 1998 ،ص 360.

39- Enduring relationship withstands conflict, On: www.internationalreports.net
40- بشير عبد الفتاح: حادث الطائرة والعلاقات المصرية-الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (139)، كانون الثاني 2000، ص 137-140.
41- Powells tour represents new US policy toward region, On: www.arabicnews.com

42- موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد(266)، نيسان 2001، ص 174.
43- Uscongress report, On: www.arabicnews.com
44- راجع الموقع: www.islamonline.net
45- Mubarak, Bush summit talks, On: www.arabicnews.com
46- احمد خليل الضبع: التعاون الاقتصادي: واقعه وآفاقه ومستقبله، مجلة السياسة الدولية، العدد (134)، ص155.
47- المصدر نفسه: ص156.
48- نوري: المصدر السابق، ص 40-41.
49- موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (189)، تشرين الثاني، 1994، ص 163-164.
50- Mubarak s visit comes at significant time, On: www.arabicnews.com
51- الضبع: المصدر السابق، ص156.
52- نوري: المصدر السابق، ص 42.
53- المصدر نفسه،ص 43.
54- الضبع: المصدر السابق، ص 157.
55- راجع الموقع: www.arabmail.de.
56- شهريات الأحداث الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (146)،تشرين الاول 2001، ص272
57- المصدر نفسه، العدد (136)، تشرين الأول 1999، ص 347.
58- Egypt s relations with the United states strategic, On: www.arabicnews.com
59- www.egyptionservice.com
60- الضبع: المصدر السابق، ص158.
61- محمد فايز فرحات: دور رجال الأعمال في تطوير العلاقات المصرية-الأمريكية،مجلة السياسة الدولية، العدد (134)، ص151.
62- شلبي: المصدر السابق، ص 105.
63- بكر:المصدر السابق، ص125.

64- موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي،العدد (247)، أيلول 1999،ص 187.
65- Mubarak s visit to USA achieves political,economic success, On: www.arabicnews.com
66- foreign relations of Egypt, On: http://wikipediafoundation.org
67-Egyptian security policy in new environment, On: www.alahram.org.eg
68- راجع الموقع: www.csmonitor.com
69- foreign relation of Egypt.op.cit.
70- راجع الموقع: www.en.wikipedia.org
71- محمد قدري سعيد:أمن الشرق الأوسط في الحوار المصري الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد(134)، ص 143-144.
72-Egypt security...op.cit.
73- موجز يوميات الوحدة العربية،مجلة المستقبل العربي، العدد (215)، كانون الثاني 1997 ،ص 177.
74- سعيد:المصدر السابق،ص 144.
75- راجع الموقع: www.alquds.org
76- Egyptian security... op.cit.
77- موجز يوميات الوحدة العربية،مجلة المستقبل العربي،العدد (243)، أيار 1999،ص177.
78- شهريات الأحداث الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (137)،تموز 1999،ص 357.
79- المصدر نفسه، العدد (139)، كانون الثاني 2000، ص 286.
80- المصدر نفسه، العدد (142)، تشرين الأول 2000، ص 314.
81-Enduring relationship...op.cit.
82- موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (177)،تشرين الثاني، 1993، ص 171.
83- راجع الموقع: www.arabicnews.com.
84- سعيد، المصدر السابق، ص 144.